

ما نوى فالمراد بالمرء جنسه وقد يكون الشك في غيره معنى العموم كقولنا
 علمت فلان ما حضرت ولو لم يكن في سياق النفي في هذا المقام شك
 فانه في الجملة وقع في سباقه لان النما معنى ما والا والحصر هنا حقيقي
 مع زيادة الكل المقيد للاحاطة فإعادة الاختصاص من اللام فتبين
 بهذا التقرير وزيادة إعادة هذه الجملة من جهة العموم المشاطة
 للأعمال الشرعية وغيرها على الجملة الاولى المختصة بالعبادات
 المستقلة فيه توضيحية أي مقابلة الاولى ان صلاح العمل في النية
 الموجبة له وكما في الثانية ان هذا العمل له محسبته من غير
 اشر وهاتان كلمتان جامعتان وقاعدتان كليتان شرقيتين
 هذه الجملة ما لا يتقدمه الاولى وهي اشتراط تعيين النوي كقولنا
 صلوة وقتية او فائتة حيث لا يكفيه ان ينوي الصلوة فقط حتى
 يعينها كقولنا أو عصر أملا وأيضا اذا عمل عملا أو جهين من وجوه
 الثواب كالصلاة على الاقارب الفقراء ولم يتوالتوا وجهها واحدا
 فليس الا ذلك وبهذا يتوقف قيل ان الجملة الثانية تأكيد للجملة
 الاولى اذ من المعلوم ان الافادة خير من الاعادة وقد قال بعض
 المحققين ان هذه الجملة من جماع الكلم الصادرة عن منبج الحكمة
 الالهية ومهبط الانوار القدسية الالهوتية بضم طائفة بعبارة
 وطائفة باشارة لها وكل حزب بما لديهم فرحون ومن اشارتها
 ان مدار الأعمال القلبية على الاحوال القلبية فما افاد منها ملة
 فاضلة وتوجهها نحو الحضرة الربانية كان وبسلسلة المقصود على
 ودرجعة الى السعادة العظيمة وما اوقع منها خلقا رديا وبعدها
 عن تلكا حضرة كان موجبا للشقاوة ومنهجا للندامة وحسب
 ذلك يتفاوت الأعمال جودة ورة آفة فكل عمل واجب رفاهك
 من مولاك كان حبرا لك وما كان بخلافه كان نشر لك شران
 للنفس غويها تفرح وتليسا فلا يفرح عليه موبقات

سنة
 لا يشذ عنهما
 شئ قل وهو
 لو حدثت
 ابن حجر

وخصم

بلا

بل عقوبات كن قعدة السوء موعظة فربما صورت لك السر
 عذبا فربما تأوأتك الماء الزلال ولما اجامحا فاشكل الميز
 بين ما يدبكي من اللذة الكبرى وما يدريك من موعظا الردي في
 الدنيا والاخرى فاحركك الى التمسك بالعروة الوثقى والاعتلاء
 الى ذروة اليقوى بمناجاة شرع المويذة من السوء وتلك فضل
 الله اليه من يشاء وقال الطيب في هذه الجملة اشارة الى
 ما تميزه النية من القبول والرد والشواب والعقاب فتم
 الكلام الاول ان الاعمال لا يكون محسوبة الا بالنية ومن
 الثاني انها لما تكون مقبولة بالاخلاص وتبعده عن الزيادة
 السعة وتوضيحه انه اشارة الى ان الاعمال
 الشرعية بتوقف صحتها على النية اللغوية واثارة الثانية
 اي اعتبارها بنية الشرعية ان حاصل المرء كل ما نواه سواء كان
 محورا او مقوما فاعلم انه يمكن ان يجعل العبادات عبادات
 كالحمل والمشارب والمنام والملايس والطيب ونحوها من المباحات
 اذ انى بها القوة على الطاعة او قضاة اقامة السنة او دفع الراحة
 المؤدية عن الخلق لاستيفاء اللذات وقد تعكس القضية بان
 تصير العبادات عادات فلا يتفرع عليه موبقات بل عقوبات
 كمن قعدة السوء للتفكه بالحمادة والتلذذ بالمحاسة و
 للمناظرات على سبب المباحات ونحوها من المباحات او المنوعات
 ففي الخبر من تطيب في الله جاء يوم القيمة وركب الطيب من المسك
 ومن تطيب لغير الله جاء يوم القيمة وركب آنتن من الحسقة
 وكذا ورد وعيد من تعلم القرآن لغير الله ونحو ذلك ففي الجملة كل
 عمل صدر عن العبد لاداعي الحق فهو العمل الذي ينفعه تقبل
 روي ان رجلا في بني اسرائيل تركت ثمان رطل في جماعة فقال في
 نفسه لو كان هذا الرطل طغا كما لي لنفسته بين الناس قال الله

وما الا فلا يشبهه
 بل قد يشبهه